

أزمة بناء الدولة في العراق بعد عام 2003

أ.د. طه حميد حسن / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

أ.م. آمال وهاب عبد الله / كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة كركوك

المقدمة

الدولة المعاصرة هي بمثابة كيان قانوني - سياسي، مما يعني أن عملية بناء الدولة ينبغي أن تتم على أسس دستورية وقانونية، وتلك الأسس تحدد الإطار البنوي والوظيفي لمؤسسات الدولة الأساسية ألا وهي: المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية، أما الإطار البنوي فيتحدد من خلال بيان الآليات التي تتشكل على أساسها كل مؤسسة، وصولاً إلى تشكيل الهيكل التنظيمي لتلك المؤسسات، لذا فكلما كانت الأخيرة مبنية على أسس سليمة، كلما كانت متماسكة وقوية، الأمر الذي يفضي إلى أن يكون أداء تلك المؤسسات - أي إطارها الوظيفي - أداءً فاعلاً ومنتجاً، والعكس صحيح.

وتتأثر عملية بناء الدولة بالمجتمع الذي تتولد منه من أجل خدمته، فكلما كانت الثقافة السائدة في أوساط المجتمع ثقافة مشاركة وترتكز على الإرادة الواعية والحرية، كلما كان هذا المجتمع قادر على إنتاج مؤسسات متماسكة وقوية وفاعلة تدير شؤونها النخبة الكفوءة والنزيهة التي تجسد تلك الإرادة.

وتواجه عملية بناء الدولة جدلاً فلسفياً أفرز اتجاهين رئيسيين هما: - (1)

- **الاتجاه الأول:** يرى أن بناء الدولة يحتل الأولوية وأن الدولة ذات السيادة هي التي تبني الأمة، وهكذا فإن مأسسة السلطة السياسية تتطلب شيئاً جوهرياً يتعلق بعملية تمايز البنى السياسية عن البنى الاجتماعية عبر إبطال سلطة النخب التقليدية وتحرير الأفراد من هيمنتها، وتعامل الدولة بشكل مباشر مع المواطنين وفرض سيادة الدولة وسلطتها على كامل إقليمها، أو على أي جماعة من سكانها، ويرى هذا الاتجاه أن المواطنين لهم الحق في اختيار حكامهم وهذا هو مفهوم الديمقراطية.
- **الاتجاه الثاني:** يؤمن بأن الأولوية هي لعملية بناء الأمة، إذ أن عملية بناء الدولة تحتاج إلى تحولات وتغييرات ثقافية عن طريق التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المدني المؤسس على أساس المصلحة المشتركة وهنا تؤدي فكرة الديمقراطية دوراً مهماً في تأكيد المشاركة السياسية والحقوق السياسية المدنية والسياسية للأفراد وحققهم بالمشاركة في القرارات التي تتعلق بهم.

ومنطقياً ينبغي أن تجري عملية بناء الدولة وبناء المجتمع (بناء الأمة) بشكل متوازي بل ومتكامل، مما يعني أن بناء الدولة يفترض وجود قواعد دستورية وقانونية تصيغ كيان الدولة القانوني، وتلك القواعد تستدعي وجود مجتمع ناضج وراشد تكون لأصواته في الانتخابات الكلمة الفصل في اختيار من ينوب عنه في ممارسة السلطة وإدارة مؤسسات الدولة، ومع مرور الوقت واستمرار تلك العملية تتطور مؤسسات الدولة حتى ترتقي إلى مستوى الرشادة.

المبحث الأول:- مراجعة نظرية إشكالية الأسس البنائية للدولة

تشغل أدبيات دراسة بناء الدولة حيزاً كبيراً ضمن السياسة المقارنة، ذلك ما نلاحظه في توفر إنتاج معرفي غزير على مستوى الأطر المفاهيمية والنظرية التي تحكم الحقل حول عملية بناء الدولة، فقد تم الاستعانة بالاقتراب المنهجي لكل من المؤسسي - الدستوري، و البنائية - الوظيفية لدراسة مرتكزات مفهوم وفواعل عملية بناء الدولة .

والجدير بالذكر، أن عملية بناء الدولة لا تتفرد بنموذج خاص بل تتعدد في هذا المجال النماذج والخبرات باختلاف المنطلقات والأهداف حيث تبرز أهمية المداخل النظرية لمعالجة إشكالية بناء الدولة وفق المتغير الإبيستيمولوجي في الدراسة المتفحصة التي تسمح بالكشف عن النماذج المعرفية المتنافسة والأطر النظرية المرتبطة بعملية الدولة، ولما كانت الدراسة الإبيستيمولوجية تقتضي نقد المعرفة وافترضاها ونتائجها بهدف كشف تحيزاتها وواقعيتها،(2) فإن المبحث جاء ليعرض أدبيات السياسة المقارنة المهمة بإشكالية بناء الدولة وفق قراءة نقدية تطورية مقارنة لبيان دور المدارس الفكرية المتنافسة الثلاثة في تفسير إشكالية بناء الدولة والمتمثلة بالمدارس الليبرالية- الديمقراطية، الماركسية- الشيوعية، والمدرسة الإسلامية. بالتركيز على أهم النماذج الفكرية والعلمية السائدة في كل مدرسة ودراسة فرضياتها ومسلماتها وإسقاط أهم المقاربات الابستمولوجية على تطور معرفتها السياسية حول بناء الدولة.

المطلب الأول :- المدرسة الليبرالية-الديمقراطية، تستند المدرسة الليبرالية على نظرية العقد الاجتماعي باعتبارها جذر معرفي تستمد منه قدرتها التفسيرية للظواهر، أيضاً لارتباط القضايا العقدية بما ركزت عليه المداخل الليبرالية في حقل السياسة المقارنة من مواضيع كال دستور، الشرعية، السلطة السياسية، البناء المؤسساتي، وعملية بناء الدولة من خلال الفرد والمجتمع. وعليه ينطلق منظري العقد الاجتماعي "توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو" من أن العقد Contract هو أصل نشأة الدولة، وحالة الطبيعة سابقة على المجتمع المدني والسياسي لكن الاختلافات الجذرية بين فلاسفة العقد كانت حول ميزات المجتمعين الطبيعي والسياسي. (3)

والجدير بالذكر أن إشكالية بناء الدولة وفق المدرسة الليبرالية بدأت تتحول من أدبيات النظرية السياسية إلى مدارس السياسة المقارنة ومنها:- (4)

1- المدرسة القانونية والدستورية الكلاسيكية، ترجع فكرة دولة القانون في الحضارات الشرقية إلى المدن الزراعية التي قدست القانون، فالتنظيم البشري لم يستقم في تلك المدن

دون ناموس أو شريعة لذل وجدت أولى التشريعات البشرية في بلاد ما بين النهرين بدءاً بشريعة أوبمو (2113 ق.م)، لبيت عشتار (1900 ق.م) إلى شرائع حمو رابي الشهيرة (1892 ق.م) ثم امتدت الفكرة إلى الفيلسوف الإغريقي أفلاطون (429 ق.م) وهذا حسب براتران بادي القائل في كتابه الدولتان أن مدينة أفلاطون هي مدينة القانون /النوموس وكان يقصد بذلك أثينا الإغريقية التي وصفت بأنها دولة المدينة، ويؤكد الفيلسوف الأمريكي أرنست كاسير أن المؤسس والمدافع الأول عن فكرة الدولة القانونية هو أفلاطون من حيث أن العدالة تظهر من خلال التناسب الهندسي بين الطبقات المختلفة عندما يضطلع كل قسم من المجتمع بمهمته ويتعاون في توطيد النظام العام.(5)

فجوهر تأسيس دولة القانون يشترط فيه خضوع الهيئات الحاكمة فيها للقانون، ويخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفاً وبذلك تتحدد مراكزهم القانونية على نحو واضح وتكون السيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون وليست لإدارة الحاكم، ومن شروط تأسيس دولة القانون وجود دستور أو وثيقة قانونية تحدد السلطات العامة ومؤسساتها وتقرر دور وحدود وصلاحيات كل منها وعلاقتها ببعضها البعض.(6) إن تحليلات المدخل القانوني وإن كانت تولي اهتماماً كبيراً بالمؤسسات الرسمية للدولة فإنها تقتصر عادة على وصف هذه المؤسسات دون اهتمام يذكر بالبحث في كيفية أدائها الوظيفي ومن هنا كان التركيز أساساً على الجوانب الشكلية والستاتيكية للنظام السياسي وليس ككيان دينامي متفاعل، يضاف إلى هذا أنه يضيق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية كما أنه يهمل الاعتبارات غير القانونية.(7)

2- المدرسة السلوكية، وفق رؤية ووليين "Wallen" أن افتراضات ومعايير الإطار الفكري المرجعي الذي يوجه الدراسات السلوكية في علم السياسة مشتقة من الإطار الفكري والعملية المسيطر للنظام الليبرالي وليست مشتقة من نظرية عامة، بناء على هذا الرأي فإن السلوكية تتدرج ضمن النماذج المعرفية الليبرالية وعليه ترى السلوكية بأن موضوع الدراسة هو التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي والتي تمثل الدولة أحد أشكاله وذلك يتم في إطار العملية السياسية التي تضبط تفاعلات النظام ليصل بها في النتيجة إلى الهدف المطلوب "بناء الدولة".(8)

وانطلق ديفيد أيستن من فرضية أن بناء الدولة في جوهرها هي عملية سياسية لأن النظام السياسي في حالة حركة دائمة يأخذ من البيئة ويعطيها. فإذا انخفضت مدخلات النسق إلى الصفر، فلنتوقع بأن هذا النسق في طريقه إلى التفكك والانهييار، وإذا تضخمت

المطالب الضاغطة ولم يتمكن النظام من تحويلها إلى قرارات وأفعال فإن النظام يكون معرضاً للانحلال. (9)

3- المدرسة المؤسسية "النيوليبرالية"، ركز صاموئيل هنتغتون على عملية المأسسة "Institutionalization" في النظام السياسي، حيث لاحظ أنه لا يمكن للنظام السياسي أن يكون فاعلاً أو قابلاً للاستمرار إلا إذا أتمت بدرجة عالية من المأسسة، (10) وهذا يعني أن تكون التنظيمات والإجراءات متعددة ومستقرة وفاعلة وتقيم من قبل الجمهور الذي تعينه، فالمؤسسات ضرورية لحماية المجتمع ومنع تفككه ولتسوية مختلف النزاعات التي تخترقه ولضمان نجاح السياسات بما يتفق والصالح العام، (11) ولن يتمأسس أي نظام سياسي إلا إذا كانت له القدرة على التكيف ومواجهة التحول والحفاظ والتجديد عبر مختلف الحقب التاريخية، والنظام المؤسس كذلك هو الذي يتسم بدرجة عالية من التعدد في الهياكل، وتفترض المأسسة أيضاً: - استقلالية معينة للهياكل السياسية، بمعنى استقلالية الدولة إزاء القوى الاجتماعية والاقتصادية، واستقلالية الأحزاب السياسية في مواجهة طبقاتهم الاجتماعية المنتمية إليها، وتفترض من جهة أخرى درجة معينة من تماسك التنظيمات والإجراءات السياسية وهذا لا يحدث إلا إذا شكلت هذه الإجراءات والتنظيمات موضوعاً للإجماع. (12)

المطلب الثاني:- المدرسة الماركسية، تفترض النظريات الماركسية للدولة أن هذه الأخيرة أداة تسمح لأصحاب الملكية الحفاظ على سلطاتهم على السواد الأعظم من الطبقة العاملة. وحسب الماركسية هناك علاقة بين الرأسمالية وبناء لدولة، فالدولة هي الوسيلة التي يتخذها الرأسماليون للسيطرة على الطبقات الأخرى والتحكم فيها داخل المجتمع من أجل تأمين مصالحهم الخاصة. (13)

إن الدولة الاشتراكية من منظور ماركسي تمر بمرحلتين: - (14) **الأولى**، هي الديكتاتورية البروليتارية وهي ديكتاتورية الأغلبية المتمثلة بالطبقة العاملة ضد الأقلية المتمثلة بالبرجوازية والمصالح الرأسمالية وهذا ما يشير إلى أن ماركس قد ميز بين ديكتاتورية الطبقة العاملة وديكتاتورية الطبقة الرأسمالية من خلال الأقلية والأغلبية في إدارة الدولة الاشتراكية دون أن يبرر سمات أخرى تعد من الناحية السياسية جوانب تأسيسية في بناء الدولة الاشتراكية الجديدة.

الثانية، هي الشيوعية الكاملة والتي تركز أساساً على زوال مفهوم الدولة في المحصلة، حين يتحقق التوزيع العادل للإنتاج في المجتمع البروليتاري، فضلاً عن زوال الحاجة للطبقات فلم يبقى من ضرورة لوجود الدولة.

هذا ما يشير إلى التنظير الماركسي لمسألة انهيار ذلك من خلال تصفية الطبقات الأخرى المختلفة عن الطبقة البروليتارية لإقامة مجتمع خالي من الطبقات، والسبيل في ذلك هو الثورة البروليتارية مما سيحدث تطابق بين السلطة والإدارة الاجتماعية مما يجعل المجتمع في غنى عن جهاز الدولة. (15)

ولكن على صعيد الممارسة فإن الأفكار الماركسية قد أخفقت في تحقيق ما كانت قد انتقدت الدولة والمجتمع الرأسمالي عليه، ذلك أن التجارب في الدول والمجتمعات التي أخذت بالنظرية الماركسية، لم تستطع الوصول إلى المجتمع الذي تنتهي فيه الفوارق الطبقيّة والقادر على قيادة نفسه وتنظيم مجتمعه دون الحاجة إلى تلك المؤسسة السياسية الكبرى "الدولة"، وشهدت تلك التجارب إخفاقات خطيرة أدت إلى انهيارها. (16)

وتجدر الإشارة، إلى أن المدخل الماركسي أو كما يطلق عليه في بعض الكتابات المدخل البنيوي-الماركسي يضم كلاً من الاتجاه التقليدي الرسمي والاتجاه الماركسي الجديد "النيو ماركسية/البنيوية" Structuralism أو ما تسمى بمدرسة التبعية والتي ظهرت كرد فعل على ثلاث أزمات بلورت الإطار المرجعي والخلفية المعرفية لها في دراسة مواضيع إشكالية بناء الدولة وهذه الأزمات هي:- (17)

1- أزمة الماركسية في فهم البناء الاجتماعي السياسي لمجتمعات العالم الثالث فقد انصب الفكر الماركسي أساساً على مجتمعات أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر ولم يهتم كارل ماركس بمجتمعات العالم الثالث.

2- الأزمة المنهجية الايدولوجية لمدرسة التحديث فلقد تم تطوير اتجاه التحديث من قبل القائمين على النظام الرأسمالي موهمين الدول المتخلفة أن هذا الاتجاه هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن تلك النظرية لم تؤدي إلا إلى مزيد من التخلف والتبعية من هنا جاءت نظرية التبعية لدحض نظريات التحديث.

3- أزمة التبعية يؤكد الباحثون في نقاشهم النظري على عملية بناء الدولة التابعة من خلال دراسة الارتباط الوثيق بين نظام الدولة والبناء الاجتماعي، فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعي تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي، ولذلك فإن خصائصها ترتبط بطبيعة هذا البناء التابع من ناحية وبظروف تقسيم العمل الدولي من ناحية أخرى.

المطلب الثالث:- المدرسة الإسلامية،

أن مفردة الدولة استخدمت في القرآن الكريم بمعناها اللغوي وليس الاصطلاحي حيث ذكر عز وجل في كتابه الكريم ((كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم))(18) أي أن لا يكون المال متداولاً ومتتافلاً بين الأغنياء فقط دون باقي أفراد المجتمع، كما قال تعالى ((وتلك الأيام نداولها بين الناس)) (19) وتعني أن الله عز وجل أظهر نبيه محمد ((صل الله عليه وآله وصحبه وسلم)) وأصحابه على المشركين يوم بدر أي نصره، وأظهر على المسلمين عدوهم يوم أحد، وقد يدال الكافر من المؤمن، ويبتلي المؤمن بالكافر، ليعلم الله من يطيعه ممن يعصيه، ويعلم الصادق من الكاذب.(20)

إن عدم ذكر الدولة في القرآن الكريم بمعناها المعروف اليوم لا يعني أنه خلا من الإشارة إلى الدولة ولكن بصورة غير مباشرة، كذكره لبعض الألفاظ التي تدل على عناصر الدولة ومنها السلطة السياسية كلفظ الملك كما ورد في الآية الكريمة ((وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً)) (21) وآية أخرى يقول الله عز وجل ((إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة))، (22) هذا بالإضافة إلى ذكره لألفاظ أخرى تدل على السلطة السياسية كألفاظ الخليفة وأولي الأمر، فالقرآن الكريم أشار إلى الجزء وهي السلطة للدلالة على الكل التي هي الدولة، إلى جانب ذكره للعديد من الألفاظ التي تدل بحسب بعض المفكرين الإسلاميين على الدولة كلفظة القرية والبلد، فضلاً عن تعرض القرآن الكريم إلى بعض الدول التي أقامها الأنبياء كما في قصة النبي يوسف والنبي داود والنبي سليمان "عليهم السلام"، إضافة إلى ذكره بعض دول الظلم والضلالة كدولة فرعون وأصحاب الكهف وغيرهم.

أما الدولة في الأحاديث الشريفة فقد وردت في بعض الأحاديث كما في قوله "صل الله عليه وآله وصحبه وسلم" ((إن للحق دولة وللباطل دولة))، وهي هنا تحمل المعنى اللغوي والاصطلاحي ، كما جاءت في حديث الإمام علي "عليه السلام" ((دولة الكريم تظهر مناقبه ودولة اللئيم تكشف مساوئه ومعائبه)) وقوله "عليه السلام" أيضاً ((يستدل على إديار الدول بأربع:- تضييع الأصول والتمسك بالفروع، وتقديم الأراذل وتأخير الأفاضل)).(23)

ويؤمن المفكرون الإسلاميون المعاصرون بضرورة الدولة أي وجودها من عدة زوايا أهمها:- (24)

1- تعد الدولة ضرورة فطرية للمجتمع البشري، وهذه الضرورة ناشئة من حاجة المجتمع إلى الأمن والعيش بسلام، تأمين الضرورات الحيوية التي تتكون بها حياة الإنسان والأخرى الكمالية التي يتوقف عليها كماله.

2- ضرورة اجتماعية نابعة من الوظائف التي يؤمن بها، حيث يرون أن الدولة هي أداة لتحقيق العدالة عبر المساهمة في تهيئة فرص متكافئة لأفراد المجتمع، كما أنها تعمل على إعادة توزيع الثروة وفق الضوابط الإسلامية، إضافة إلى قيامها بمهمة المحافظة على السلم الأهلي والاجتماعي عن طريق إزالة التوترات الاجتماعية والمساهمة في حل المشكلة الاجتماعية.

3- أن الدولة تمثل ضرورة حضارية، لأنها المنهج الوحيد الذي يمكنه تفجير طاقات الإنسان في العالم الإسلامي والارتفاع به إلى مركزه الطبيعي على صعيد الحضارة الإنسانية.

4- تعد الدولة عند الكثير من المفكرين الإسلاميين المعاصرين ضرورة دينية استناداً إلى قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فالدولة لا تتراد لذاتها بل واجبة بالغير، فهي أداة لتنفيذ بعض الأحكام الإسلامية ذات البعد الجمعي والمجتمعي.

من كلما سبق وعلى ضوء المقاربات المنهجية المقارنة سابقة الذكر والمتعلقة بمراجعة نظريات إشكالية الأسس البنائية للدولة، كيف يمكننا دراسة وتحليل مسارات بناء دولة العراق بعد 2003، وكيف يتم هذا العمل؟

المبحث الثاني: معوقات بناء الدولة في العراق بعد عام 2003:

واجه العراق - منذ لحظة الإطاحة بنظام الحكم التسلطي في 2003/4/9م على يد قوات التحالف الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية- جملة من التحديات، كان في مقدمتها غياب المؤسسات الوطنية، وسطوة القوات المحتلة⁽¹⁾، التي لم تكف بالحق بأضرار فادحة بالأموال والممتلكات العامة والخاصة فحسب، بل استباحت دماء الآلاف من العراقيين، فضلاً عن استمرار حالة الفوضى وتردي الأوضاع الأمنية التي أحالت معظم مناطق العراق إلى ساحة للنشاطات الإرهابية وتصفية الحسابات بين الكثير من القوى والشخصيات المحلية المدعومة معظمها من

¹- أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم 1483 في 22 أيار عام 2003م أقر بموجبه بأن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة دولتان محتلتان ويتحملان مسؤولية إدارة شؤون العراق على وفق القانون الدولي http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/Resolution_1483_cle01784e.pdf.

قبل قوى ومخابرات دولية وإقليمية⁽²⁾، وتحت مسميات وشعارات شتى ، وكل ذلك دفع فاتورته الشعب العراقي بكل انتماءاته.

وإذا تجاوزنا تلك المرحلة العصبية من تاريخ العراق، إذ يمكن عدها بأنها مرحلة مؤقتة، مهدت السبيل إلى المرحلة الانتقالية التي كان من المفترض أن تجري فيها عملية الإعداد لبناء مؤسسات الدولة الدائمة، وتلك هي الخطوة الأساسية لبناء الدولة المدنية ، وبالرغم من أن تلك المرحلة كانت قد شهدت صياغة الدستور الدائم الذي جرت المصادقة عليه من قبل الناخبين العراقيين في الاستفتاء الذي جرى في يوم 2005/10/15³، وبالرغم من أن تلك الوثيقة تعد جواز سفر للشروع في عملية البناء تلك، إلا أن تلك العملية واجهت تحديات جمة مازالت لغاية الآن - منتصف العام 2016- تعرقل هذا المسعى ، لذا سنتعرض لأبرز تلك التحديات تباعاً في المطالب الآتية:

المطلب الأول: بناء مؤسسات الدولة ومستوى أدائها:

بالرغم من إنجاز ثلاث عمليات انتخابية خاصة بتشكيل مؤسسات الدولة الدائمة - بعد دخول الدستور الدائم حيز التنفيذ- وهي على التوالي: عام 2005، عام 2010، وعام 2014، إلا أن تلك المؤسسات مازالت تعاني خللاً بنيوياً أصاب أدائها بالشلل شبه التام، ويعود ذلك لعوامل عدة منها: أولاً- الثقافة السائدة: انقلب واقع المجتمع العراقي مباشرةً - منذ لحظة سقوط النظام السابق- من واقع التسلط والخوف والصهر والدمج القسري إلى التشتت والانفلات والفضى باسم الحرية والديمقراطية، وكل ذلك جرى بفعل غياب القانون وانهايار سلطة الدولة مع تدني مستوى الوعي الثقافي والسياسي وتفتيت المنظومة الأخلاقية، وبذلك سادت في العراق ثقافة منحرفة: هدامة وضالة، وهي عبارة عن خليط من ثقافة العنف والتخندق والتهميش والإقصاء والجهل والتعصب

²- هناك من تنبأ بأن تتجه الأوضاع في العراق في ظل الاحتلال الأميركي-البريطاني أما نحو تأسيس نظام ديمقراطي يستوعب التعددية الاجتماعية والسياسية في العراق، أو نحو مزيد من التدهور الذي قد يصل بالبلاد إلى حالة الحرب الأهلية، وكلا الاحتمالين سيكون له تداعياته على الدول المجاورة على وجه الخصوص والدول العربية على وجه العموم، وهذا الواقع هو الذي دفع تلك الدول لدعم ما يسمى بـ (المقاومة) التي أجمت بالنتيجة الصراع الطائفي على وجه الخصوص وساهمت في تصاعد أعمال العنف التي امتدت لتتطال معظم أرجاء العراق، ينظر: د. حسنين توفيق إبراهيم: النظم السياسية العربية -الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 338-339، وينظر كذلك: فرانسيس فوكوياما : بناء الدولة، تعريب: مجابا لإمام، الرياض، العبيكان للنشر، 2007، ص 177 وما بعدها.

³ - تمت عملية إقرار دستور جمهورية العراق النافذ في 2005/10/15م عبر عرضه على الاستفتاء الشعبي إذ بلغت نسبة المصوتين بنعم (78,59%) وكانت نسبة المشاركة 63% من مجموع الناخبين، وقد دخل حيز النافذ بعد نشره في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4012 والصادر في 2005/12/28م.

والطمع والنهب والسلب والرشوة وتغليب المصالح الضيقة (الطائفية والعرقية والعشائرية والحزبية والمناطقية والشخصية) على حساب المصلحة الوطنية، وعلى ذلك لم يعد هناك أي هامش لثقافة الحوار وقبول الآخر والتسامح والتصالح والتعايش والبناء والإصلاح، بل وصل الأمر إلى حد إن من يحاول إشاعة تلك القيم توجه له أصابع الاتهام بالجبن والاستسلام والخيانة وربما تتم تصفيته أو على الأقل تهجيده.

وقد أثبتت الأحداث والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي مر بها العراق وعلى مدى أكثر من (18) عاماً (2003م-2012م) تدني مستوى الشعور الوطني بفعل ضعف الولاء للوطن وغلبة الولاءات الفرعية سواء على مستوى العوام، أم على مستوى النخبة وعلى وجه الخصوص النخبة السياسية (صناع القرار)، وقد تجسد ذلك بصورة جلية في **السلوك الاجتماعي والسياسي** على وجه الجملة، وبالمحصلة فإن التحول الديمقراطي المأمول في العراق مازال يواجه عقبة كأداء، ألا وهي سيادة ثقافة الخضوع وغياب ثقافة المشاركة التي تعد عماد هذا التحول، لذا فإن الناخبين يصوتون للمرشحين من أبناء طائفتهم بل وللذين ينتمون لحزب معين أو لأشخاص بعينهم من تلك الطائفة من الذين يمارسون أساليب الترغيب والترهيب للضغط والتأثير في ناخبهم بغية كسب أصواتهم لهم، وعلى ذلك لا تكون خيارات الناخبين بمحض إرادتهم، ومن ثم لا يقوم الاختيار على أساس الكفاءة، وهذا الواقع ينسحب بدوره على أعضاء مجلس النواب، وذلك بفعل ولائهم لرئيس الحزب أو الكتلة التي ينتمون لها، ومن ثم فإن سلوكهم داخل المجلس مرهون برأي وإرادة رؤساء كتلتهم وأحزابهم فحسب.

ثانياً- النظام الانتخابي: بالرغم إجراء عدة تعديلات على النظام الانتخابي الذي تم اعتماده في كل دورة من الدورات النيابية الأربعة السابقة، إلا إن مخرجات هذا النظام الذي ظل يدور في فلك نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي والذي تتنافس في ظله القوائم الحزبية، وبالمحصلة لم نشهد تغييراً واضحاً في الإطار البنوي لمجلس النواب الذي يعد المؤسسة الأم، إذ تنبثق عنه جل مؤسسات الدولة الأخرى، إذ نلاحظ صعود نفس الشخصيات وذات الأحزاب والكتل إلى تلك المؤسسات على مدى تلك الدورات النيابية، إلى الحد يمكن أن نطلق على الدولة العراقية بأنها: (دولة وقفية)، أي أن السلطة وقفاً على تلك الشخصيات والأحزاب والكتل⁴، ويأتي ذلك بفعل أن مخرجات النظام الانتخابي وعلى أساس احتساب قواسم انتخابية بعينها واعتماد طرائق محددة لتوزيع المقاعد تصب بالمحصلة في صالح الأحزاب الكبيرة والشخصيات المتنفة والمالية دون غيرهم، وعلى ذلك لم يفسح هذا الواقع المجال لصعود أصحاب الكفاءات إلى مؤسسات الدولة، وظلت الأخيرة

⁴ هذه التسمية تعود لفرانسيس فوكوياما: مصدر سابق، ص 61.

خاضعة لسيطرة الشخصيات والأحزاب والكتل التي تتنافس وتتصارع بل وتتفاهم على اقتسام (الكعكة)، كما اعترف بعض السياسيين البارزين⁵.

ومع تبني نظام انتخابي جديد يقوم على أساس الدوائر المتوسطة وينظام الصوت غير المتحول والفوز بأكثرية الأصوات في الدائرة، ومع ما يحمله هذا النظام من مزايا كثيرة، إلا إن تدني نسبة المشاركة في انتخابات 10-10-2021 لم تكن مخرجاته بمستوى الطموح، فضلاً عن التشكيك بنتائج تلك الانتخابات من قبل قوى سياسية عديدة أدخل العراق في دوامة جديدة، قد تنعكس سلباً على بناء مؤسسات الدولة.

ثالثاً- المحاصصة: بفعل سياسة المحاصصة - التي تم إقرارها منذ تشكيل مجلس الحكم حتى غدت بمثابة عرف دستوري- تم توزيع المناصب والأدوار على أساس طائفي وعرقي داخل كل مؤسسات ودوائر الدولة لتبدأ من أعلى منصب حتى تصل إلى مستوى المستخدم، إذ أن المؤسسة الأم- مجلس النواب- تشكلت على هذا الأساس على مدى الدورات النيابية الثلاث، وذلك بدءاً من منصب الرئيس ونوابه وانتهاءً برئاسة اللجان وأعضائها، وينسحب هذا الواقع على المؤسسة التنفيذية بفرعها: رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، وهذا هو حال المؤسسة القضائية والهيئات المستقلة وكل الوزارات والدوائر المرتبطة حتى يمتد هذا الداء ليصل إلى إدارات المدارس.

رابعاً- الفساد السياسي: تجسد الفساد السياسي - وبفعل العوامل السالفة الذكر - في تركيز النخبة السياسية على إحلال المصالح الخاصة محل المصلحة العامة، وذلك من خلال استغلال المنصب والنفوذ من قبل النواب أو الوزراء ومن هم على شاكلتهم، لتقريب العناصر الموالية، وتعيين الأقارب في المواقع الحساسة، والعمل على إبعاد العناصر الكفوءة، والمساومات على العقود والمشاريع، كما أدى الفساد إلى تكميم الأفواه بين ممثلي الأحزاب المختلفة والمسؤولين في الدولة، ومن ثم حماية الفاسدين والمفسدين وعدم محاسبتهم، ما انعكس سلباً على أداء مؤسسات الدولة بشكل عام، ولغاية الآن، وقد عبر عن ذلك بوضوح الكثير من النواب أنفسهم ومن ذلك ما ورد على لسان النائب عن ائتلاف الوطنية (عدنان الدنبوس) حينما قال: (إن معظم السياسيين لم يفكروا بالعراق بل يفكروا بمصالحهم ومصالح أحزابهم ومكوناتهم)⁶.

والأهم من كل ذلك فإن اقل ما يتركه هذا الواقع من آثار سلبية هو فقدان الأمل من قبل المواطنين في تحقيق الاستقرار والخضوع لتفاعلات الأمر الواقع وعدم الثقة بالنخبة الحاكمة

⁵- [ينظر: تصريح](https://www.youtube.com/watch?v=BOF7xaZ7gf) النائبة حنان الفتلاوي متاح على الموقع <https://www.youtube.com/watch?v=BOF7xaZ7gf> الإلكتروني:

⁶- لقاء النائب عن ائتلاف الوطنية (عدنان الدنبوس) مع قناة الفيحاء الفضائية في الساعة 10 من مساء يوم الجمعة المصادف في 2015/11/27م.

كونها تحكم بشعارات ديمقراطية، كان من المفترض أن تقدم بديلاً أكثر صلاحاً من النظام الديكتاتوري السابق.

وعلى ذلك لم يكن أداء مجلس النواب التشريعي - على مدى الدورتين النيابيتين السابقتين وينسحب نفس الحكم على الدورة الحالية- ليرتق إلى أدنى مستويات طموح الشعب العراقي⁷، كما ينسحب هذا الحكم على الأداء الرقابي للمجلس بل وسائر الاختصاصات الأخرى⁸.

أما عن أداء الحكومة- مجلس الوزراء - لوظائفها في ذات المرحلة فلم يكن أفضل حالاً من مجلس النواب⁹، وعلى ذلك كانت الحكومتان السابقتان والحكومة الحالية ائتلافية ولكن ليس على وفق التقاليد المعمول بها في النظم البرلمانية المعاصرة بل على الطريقة العراقية- أي حكومة محاصصة تحت شعار التوافقية- إذ طغت على تلك المؤسسة حالة عدم الانسجام ومن ثم غياب التنسيق والتكامل، والأدهى من ذلك يقوم كل وزير بتسخير وزارته لصالح حزبه أو كتلته وأحياناً لصالح رئيس الحزب أو الكتلة التي ينتمي لها الوزير، ومما زاد الأمور سوءاً غياب الرقابة البرلمانية - كما أسلفنا القول- على أداء الحكومة ووزرائها، وقد انسحب هذا الواقع على سائر دوائر الدولة المرتبطة بتلك الوزارات، وكل ذلك وفر بيئة خصبة لإشاعة الفساد في كل مفاصل الدولة.

على ذلك تتحمل الحكومة مسؤولية كبيرة في تعثر العملية التشريعية- كونها هي التي تتولى مهمة اقتراح القوانين ومن ثم العمل على تنفيذها بعد إقرارها والمصادقة عليها- سواء في مرحلة صياغتها وإرسالها إلى البرلمان (مجلس النواب) الذي يقوم بإعادتها إليها مرات عدة- مثال ذلك ما حصل مع إعداد معظم الموازنات- أو في مرحلة تنفيذها التي تواجه تعثراً وتأخر التشريعات

7- للمزيد حول تفاصيل عدد ونوع وأهمية التشريعات راجع كل من: بحثنا المشترك مع د.حنان محمد القيسي الموسوم: الاحتلال الأمريكي وإشكالية الدستور والقوانين ضمن كتاب مع مجموعة باحثين: (بصمات الفوضى- إرث الاحتلال الأميركي في العراق)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، دار المحجة البيضاء، 2013م، ص 69-104، وكذلك: صباح صادق جعفر، دليل التشريع العراقي للأعوام 2003-2014، ط3، د.ن، د.م، 2014، ص 31-141.

8- للمزيد راجع نص المادة (61) من الدستور وقارن مع واقع التجربة النيابية طيلة المدة موضوع البحث، وراجع كذلك: بحثنا الموسوم: إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الاتحاديتين وفق الدستور العراقي النافذ، المنشور في كتاب مشترك لمجموعة باحثين الصادر عن (سكول) العلوم السياسية/مجمعال/جامعة السليمانية 2012، ص 354 وما بعدها، وكذلك: كتابنا الموسوم: النظم السياسية والدستورية، أسسها ومكوناتها وتصنيفاتها، بغداد، مكتب الغفران للخدمات الطباعة، طبعة ثانية منقحة، 2015م، ص 76 وما بعدها.

9 - نصت المادة (78) من الدستور العراقي النافذ على إن رئيس الوزراء هو: (المسئول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة...)، وكما نصت المادة (80) على إن مجلس الوزراء يتولى: (تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة...).

الصادرة من مجلس النواب سنوات عدة بفعل العقبات الكثيرة التي تقف في مقدمتها: البيروقراطية والروتين العقيم والاختلاف في التفسير على مستوى التطبيق ما يستدعي صدور تعليمات بهذا الخصوص، هذا فضلاً عن محاولات الكثير من موظفي الإدارة العامة بعرقلة عملية التنفيذ كونهم غير مستفيدين من التشريع أو أن بعضهم يخشى العقوبة في حال ارتكب خطأ في هذا الإطار، أو إنه يستغل الأمر كي يكون فرصة للفساد عن طريق مساومة المستفيدين ما يفضي إلى حرمان المستهدفين بالتشريع وإفادة غير المستهدفين، وكل ذلك تتحمله الحكومة التي ينبغي أن تتولى مهمة متابعة إجراءات التنفيذ ومحاسبة المقصرين والفاستدين لضمان نجاح عملية التنفيذ ومن ثم تقوم الحكومة بمراجعة العملية برمتها لتلافي أوجه الخلل والقصور ومعالجتها في عملية التغذية الاسترجاعية بالتنسيق والتكامل مع المؤسسات الأخرى وفي مقدمتها مجلس النواب، وهذا ما لم نتلمسه على مستوى الواقع.

وبالمحصلة ما زالت تهيمن على أداء مؤسسات الدولة عناصر الإخفاق والفشل في معظم المجالات: السياسة الخارجية، والسياسة الاقتصادية، والسياسة الاجتماعية والسياسة الأمنية وما إلى ذلك، فما زال العراق يعاني من الصراعات السياسية كما يفقد إلى القدرات الدبلوماسية والثوابت الوطنية التي تؤهله لإقامة علاقات متوازنة وحكيمة مع العالم الخارجي وعلى وجه الخصوص مع دول الجوار الإقليمي وينتقل من كونه محط أطماع ومصالح وتدخلات تلك الدول غير المشروعة في شؤونها وهي المتغير الفاعل الأساس في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والتهديدات الأمنية إلى قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة وتمتلك مقومات الردع لكل من يحاول بل ويفكر في النيل من سيادته واستقراره، كما إن المشاكل الاقتصادية كالتضخم وضعف القدرة الشرائية لشرائح اجتماعية واسعة واستمرار انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وعدم أهلية القطاع الخاص ودوره السلبي في الاقتصاد العراقي، والأهم من كل ذلك إن الفجوة بين المجتمع والدولة ما زالت قائمة بفعل عدم قدرة الحكومة على تجاوز أزمات التوزيع والاندماج وبناء الأمة¹⁰، لاسيما مع استمرار المشاكل والمعاناة ومن ذلك النقص الفاضح في الخدمات.

¹⁰ - فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت نسبة حرمان شرائح اجتماعية عراقية من التعليم 28.5% سنة 2007، والحرمان من الرعاية الصحية 34% والسكن 24.4% والبنى التحتية 47.9% لنفس السنة المذكورة، للمزيد راجع: التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص 25 وما بعدها، كما أكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية (محمد شياح السوداني) على أن نسبة البطالة بلغت 25% عام 2014م، كما أكدت وزارة التخطيط على بلوغ مستوى الفقر نسبة 30% في العام 2015م، جاء ذلك في جريدة الصباح الجديد (بغدادية) بالعدد الصادر في 2015/11/29م، كما وصلت نسبة الأمية إلى (18%) عام 2015م، ورد ذلك على لسان المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي في حديث لـ السومرية نيوز <http://www.alsumaria.tv/news>.

المطلب الثاني: استثناء الفساد: مثل إسقاط نظام صدام- في 2003/4/9- والطريقة التي هوى فيها فرصة مواتية لينشط فيروس الفساد ويتحول من حالة الكمون أو الخمول إلى حالة الفعالية أو النشاط الكامل ليتحول إلى وباء شامل ينشط بطرائق أخطبوطية ويمدى يصعب التحكم والسيطرة عليه أو تحديد سقف له، وقد وفرت الظروف السياسية ما بعد السقوط وطريقة أداء الحكم بيئة صالحة لنشاط فيروس الفساد ليلتف بدوره حول السياسة ويضربها في الصميم ويعيد بعث ظاهرة الفساد السياسي المتمثلة بالاستئثار بالسلطة واستغلال النفوذ السياسي وتكريس قيم الحزب الواحد عند الكثير من الكيانات السياسية، ولعل المثل الصيني القائل: (رُبَّ شرارة أحرقت السهل كله) يلقي مصداقية كبيرة في تفسير ظاهرة الفساد في العراق⁽¹¹⁾.

ولا جرم كانت المحاصصة بمختلف مظاهرها سبباً في شيوع الفساد الإداري والمالي، وكانت بمثابة الحاضنة الأمنية له، فلم يتم اختيار أفراد السلطة ولا الوظائف العامة على أساس النزاهة والكفاءة والمهنية والتخصص، وإنما جرى ذلك وفقاً لتوافقات سياسية واستحقاقات غير متوازنة ولا معقولة، كما وفرت المحاصصة غطاءً لسارقي المال العام وللمفسدين بصورة عامة، هذا فضلاً عن غياب الإجراءات العقابية الرادعة وضعف مؤسسات الدولة لاسيما أجهزتها الرقابية وقلة خبرة موظفيها في الدوائر أو خشيتهم من العقاب والتصفية، وهناك من يرى أن السبب الرئيسي للفساد في العراق المادة (136 ب) من قانون المحاكمة الجزائية رقم 23 لسنة 1971 التي تعطي الحق لمرجع المتهم بالفساد إلى عدم الموافقة على قرار الإحالة إلى المحاكم، ما يعد بمثابة الغطاء القانوني للمفسد، وكذلك الروتين في التحقيق الإداري، وتراكم الملفات في المحاكم وعدم حسمها، والتسويق في تشكيل اللجان المتابعة لهذه القضايا⁽¹²⁾.

كل ذلك- وعوامل أخرى- قد ساعد في وصول الفساد في العراق في السنوات الأخيرة إلى حالة مَرَضِيَّة مستعصية أضحت من الصعب معالجتها، ومع الإقرار بالدور الذي قامت به هيئة النزاهة لاسيما في عامي -2009/ 2010⁽¹³⁾- إلا إن حجم هذا الفساد قد تفاقم، إلى حد جعله يحتل المركز (175) من تصنيف (178) دولة بالعالم حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية للعام 2010، أي بفارق (3) مراكز عن المركز الأخير للدول الأكثر فساداً، ومع أن هناك تحسن

¹¹- عامر صالح: مصدر سابق، ص4.

¹² www.iraqhurr.org - مجلة الرائد العدد (66) بغداد بتاريخ : 2011/05/30 ،ص26، وكذلك الموقع¹²

¹³- من هذه الجهود - حسب تقارير هيئة النزاهة- الحملة الوطنية لمكافحة الرشوة التي أدت إلى انخفاض مستوى الرشوة في الدوائر والمؤسسات الحكومية من 21% في حزيران/يونيو 2009 إلى 6.5% في أيار/مايو 2010. واستهدفت آليات الحملة الوطنية لمكافحة الرشوة بالدرجة الأساس تطوير أداء مؤسسات الدولة وتحسين تقديم الخدمات للعراقيين، من خلال استخدام الحاسوب في إنجاز معاملات مراجعي دوائر الدولة وفتح مكتب في كل دائرة لتسلم المعاملات من المواطنين والتأكد من كفاية الأوراق الرسمية، إلى جانب إصدار مطبوعات ونشرات تعريفية بالمستندات المطلوبة، وللمزيد حول تلك الجهود راجع: راجح العكيلي: التفريق بين قياس الفساد وقياس جهود مكافحته وقياس التقدم في الحرب ضده، على موقع هيئة النزاهة، في 2011/1/20.

طفيف قد طرأ على واقع الفساد في العراق، وذلك لأنه في الأعوام السابقة كان قد احتل المركز قبل الأخير بين الدول الأكثر فساداً⁽¹⁴⁾، وبالمحصلة ما يزال الفساد في العراق يعد بمثابة آفة تهدد بهلاك الحرث والنسل وفتك بالزرع والضرع.

وفي ضوء سوء تعامل المؤسسات التشريعية والتنفيذية في العراق مع ملفات الفساد، نكتشف العلة، إذ أكدت هيئة النزاهة العراقية في أكثر من مناسبة على أن الصراع السياسي يحول دون إقرار حزمة قوانين من شأنها القضاء على الفساد، ولا جرم أن هذا الواقع له تداعياته وآثاره على كل الأصعدة، فعلى الصعيد الاقتصادي أفضى ذلك إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد ومن ثم قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر فضلاً على تفاقم مشكلة التضخم - إذ وصلت نسبة البطالة في سنة 2010 إلى 39% ونسبة الفقر 40% ونسبة التضخم 5.2% - ، وكان آخر تأكيد من قبل وزارة التخطيط في العام 2021 على أن نسبة الفقر تجاوزت ألد 30% والأهم من كل ذلك سبب الفساد ضياع أموال الدولة، وإزاء هذا الواقع المرير يتساءل المرء عن المصير الذي ستؤول إليه الأموال العراقية في السنوات القادمة لاسيما بعد أن أعلن مجلس الوزراء أن موازنة عام 2012 حددت ب 111 مليار دولار أي بما يعادل 131 تريليون دينار عراقي⁽¹⁵⁾، ومثل هذه الأرقام العالية تعادل ميزانيات أربع دول في محيط العراق الإقليمي هي سوريا ولبنان والأردن ومصر، ومما يؤكد هذه المؤشرات ما ورد في تقرير ديوان الرقابة المالية الصادر عام 2013 حيث ورد في الفصل الأول منه بعنوان "الملاحظات الرقابية المشتركة" ما يؤكد على وجود مؤشرات كثيرة على سوء الإدارة، والفساد المالي، وإصرار الكثير من التشكيلات الإدارية للدولة على عدم تطبيق القوانين المرعية، وقد سجل التقرير العديد من الملاحظات منها: (المبالغة في وضع الكلفة التخمينية للمشاريع، ضعف أو غياب المتابعة والتدقيق والرقابة، وهمية الشركات أو عدم رصانتها، العقود الوهمية، تدني نسب التنفيذ لفقرات الموازنة الجارية عن التخصيص المرصد، فعلى سبيل أكديت وزارة التخطيط في مقدمتها عن موازنة عام 2014، بأن هناك أكثر من 6000 مشروع لم يتم إنجازها، بلغت تكلفتها أكثر من 228 تريليون دينار، وأن هناك 70 تريليون دينار، سلف مسحوبة من قبل مختلف تشكيلات الدولة، لم يتم تسويتها⁽¹⁶⁾، خلاصة القول أن الأموال المنهوبة من العراق أضحت مبالغ مهولة حتى قدرها أحد المسؤولين العراقيين بـ (تريليون و 14 مليون دولار)⁽¹⁷⁾.

14- عبد الملك محمود: مافيات الفساد .. إرهاب العراق الجديد، مجلة الرائد، العدد 66-بغداد بتاريخ : 2011/05/30، ص 23.

15- إذاعة (صوت العراق) - 28-09-2011 .

16- د. ماجد الصوري الفساد الإداري والمالي: الأسباب والمظاهر - شبكة الاقتصاديين العراقيين: <http://iraqieconomists.net>.

17- جاء ذلك في حديث (محمد علي) مدير عام دائرة استرداد الأموال في هيئة المسائلة والعدالة لـ"قناة السومرية نيوز".

كل ذلك يدل على أن جوهر المشكلة في العراق ليس بعدم توفر الأموال أو قلتها وإنما في طرق وأساليب وأبواب إنفاقها، فمثلاً يذكر المرحوم (أحمد الجلبي) إن ما يقارب ثلاثين مليار دولار أنفقت على قطاع الكهرباء خلال سبعة أعوام، دون أن يطرأ أي تحسن حقيقي، وفي ذات الوقت تتداول وسائل الإعلام وأوساط سياسية وهيئات رسمية، الحديث عن أرقام الأموال الكبيرة التي جرت عملية نهبها وتهريبها خارج العراق حتى قدرها أحد المسؤولين العراقيين بـ (تريليون و 14 مليون دولار)¹⁸، ومما عقد المشهد أكثر فأكثر تفاقم الأزمة الاقتصادية أثر تراجع أسعار الثروة النفطية كونها تمثل المورد الأساس للدولة العراقية -حتى تصل إلى أكثر من 90%-، وكل ذلك يجري مع استمرار عجز الأجهزة الحكومية عن الحد منها أو على الأقل التخفيف من حدتها، وكل ذلك دفع شرائح واسعة من الشعب العراقي وفي عموم محافظات العراق إلى الخروج إلى الساحات العامة للتظاهر والاحتجاج على تردي الأوضاع وتفاقم ظاهرة الفساد منذ بداية صيف عام 2015م.

ومع كل المحاولات الرامية للحد من ظاهرة الفساد لكنها لم تجد نفعاً، إذ مازالت الأموال تسرق بأساليب ووسائل مختلفة بعيدة كل البعد عن الأخلاق والدين والوطنية ومن قبل مسئولين كبار في الدولة، وخير دليل على ذلك ما حصل في جلسة مجلس النواب المنعقدة في يوم 2016/8/1، من خلال ما طرحه وزير الدفاع (خالد العبيدي)، من حالات المساومة والابتزاز ومن قبل رئيس مجلس النواب ونواب آخرين من ذات الكتلة التي ينتمي لها الوزير، وقد يكون ما تم كشفه وما تتداوله الأوساط الإعلامية عن الفساد قطرة من بحر ونزر يسير من الواقع الكلي، وأرشيف مؤسسات وجهات مثل هيئة النزاهة العامة ولجنة النزاهة البرلمانية وديوان الرقابة المالية ومكاتب بعض المفتشين العامين تحفل بكميات هائلة من الحقائق والوثائق والأرقام عن ذلك⁽¹⁹⁾.

المطلب الثالث: التحديات الأمنية: مازال العراق - منذ عام 2003 - يواجه تحديات أمنية جمة، راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب العراقي بين شهيد وجريح، وقد بلغت تلك التحديات ذروتها، مع وقوع حادثة تفجير الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في شهر شباط سنة 2006، إذ كانت تلك

18- جاء ذلك في حديث (محمد علي) مدير عام دائرة استرداد الأموال في هيئة المسائلة والعدالة لقناة السومرية نيوز "، وللمزيد حول الآثار التي ترتبت على ظاهرة الفساد ونهب الأموال ينظر كل من: د. بلاسم جميل خلف: أبعاد جريمة غسيل الأموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص 12، وكذلك: أحمد صبحي جميل، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال ودور المصارف في مكافحتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع والعشرون، 2011، ص 95-96، وكذلك: ابتهاج محمد رضا: الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد، العدد الثامن والأربعون {، ص 73.

19- نفس المصدر السابق.

الحادثة بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، والشرارة التي أشعلت فتيل الحرب الطائفية التي استمرت على مدى أكثر من سنتين، ما أفضى إلى انهيار الوضع الأمني بشكل شبه مطلق. وقد عاش المجتمع العراقي في تلك المرحلة حالة من التخندق والافتتال الطائفي، وقد تزامن ذلك مع ضعف الأجهزة الأمنية التي كانت حديثة التشكيل ولم تكن مدربة بشكل كافٍ، كما إن إمكانياتها في التسليح كانت متدنية، إذ ما كانت تمتلكه القوى الإرهابية والجماعات المسلحة يفوق كثيراً ما تمتلكه تلك الأجهزة، والأدهى والأمر كان لظاهرة المحاصصة الطائفية التي تم تكريسها في العملية السياسية انعكاسات واضحة وبالغة الخطورة على المجتمع العراقي، لذا أضحت معظم المدن العراقية على شكل مناطق نفوذ يخضع بعضها للقوى الإرهابية أما البعض الآخر فإنه يخضع للمليشيات والجماعات المسلحة، والأكثر من ذلك هناك مدن بعينها جرى تقسيمها على جبهتين بين الفريقين المتقاتلين، وعلى ذلك جرت عملية تمزيق للنسيج الاجتماعي في العراق، لاسيما بعد أن أضحت عمليات القتل تجري على الهوية والاسم، ما دفع الكثير من الأسر العراقية للهجرة القسرية أو الطوعية داخل وخارج البلاد، حتى وصل عدد المهاجرين والمهجرين داخل وخارج القطر في تلك المرحلة ما يقارب الـ (4) ملايين مواطن عراقي.

ومع التحسن النسبي الذي تحقق نهاية عام 2007 وبداية عام 2008، وذلك أثر شروع الحكومة آنذاك في تطبيق خطة فرض القانون بعد أن تنامت قدرات أجهزتها الأمنية القتالية والاستخبارية، فضلاً على تزايد التأكيد والاهتمام الدولي والمحلي، الرسمي والشعبي، بعملية المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي، وعلى ذلك بادرت أوساط شعبية واسعة وفي مقدمتها العشائر العراقية في بذل مساعيها من أجل تجسيد المصالحة على أرض الواقع، وبالمحصلة نجحت تلك الجهود مجتمعةً في إنهاء صفحة الافتتال الطائفي، وتخفيض نسبة العنف والقتل بدرجة كبيرة جداً، حتى عاد الأمن والسلام إلى معظم المدن العراقية ومن ثم عاد إليها الكثير من أبناءها المهاجرين والمهجرين.

ومع أن الأوضاع على وجه الجملة كانت قد تحسنت بدرجة كبيرة بفعل تلك الإجراءات، ولكن ظلت مشاعر الضغينة والأحقاد وربما روح الانتقام عالقة في نفوس الكثيرين من أبناء الشعب العراقي ممن تضرروا من أعمال العنف الطائفية، لاسيما وأن الكثير من الأطراف والقوى الخارجية والداخلية مازالت تغذي هذه التوجه بشتى الوسائل المادية والإعلامية وغيرها بغية تأجيج الأوضاع والعمل على إعادة العراق إلى حالة الافتتال والعنف والعنف المضاد وصولاً إلى العمل على هدم العملية السياسية وإعادة البلد إلى نقطة الصفر أي حالة الفوضى والصراع والعنف الطائفي.

ومرة أخرى عادت التحديات الأمنية لتبلغ ذروتها مع وقوع مناطق واسعة من العراق في قبضة التنظيمات الإرهابية (داعش) بعد أن احتلتها في 10/6/2014م²⁰، وقد تمخض عن هذا الواقع نزوح أكثر من (3) ثلاثة ملايين مواطن عراقي مازال معظمهم يعيش حالة مزرية، فضلاً عن استمرار أعمال العنف والقتل والختف التي مازال يدفع ثمنها أبناء الشعب العراقي بكل انتماءاته. **المطلب الرابع: تعثر الانتقال إلى الحياة المدنية:** مازالت هناك تحديات عدة تعرقل عملية انتقال الحياة الاجتماعية والسياسية في العراق إلى حالة التمدن، فبالرغم من ظهور عدد كبير مما يمكن تسميته بمؤسسات المجتمع المدني ومنذ عام 2003، لكن تلك المؤسسات بعضها مازالت تعاني من خلل بنيوي وقصور وظيفي، والبعض الآخر تدور حوله شبكات فيما يتعلق بارتباطاته الخارجية ونواياه وأهدافه، وهناك مؤشرات على أن هناك عدد كبير من القائمين على إدارة شؤون تلك المؤسسات أنهم تمكنوا من الإثراء الشخصي، وللإنصاف هناك مؤسسات أخرى ذات أهداف نبيلة ولكنها مازالت تواجه معوقات وتحديات كثيرة تعرقل نشاطها المدني والإنساني، وبالمحصلة - وعلى وجه الجملة - مازال عمل تلك المؤسسات دون المستوى الذي يؤهلها للارتقاء بالمجتمع والدولة العراقيين إلى مستوى التمدن والمدنية.

بالمقابل مازالت التقاليد والعادات العشائرية والقبلية هي المتسيدة في المجتمع العراقي لاسيما مع ضعف مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على فرض القانون وتطبيق العدالة، ولا ينكر ما للأولى من دور تؤديه في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية، ولكن هناك الكثير من الوقائع التي تتدل على أن ما يسمى بـ (الفصل العشائري أو الكوامة والدية) أضحى موضع مساومات بين من أستغل هذا الواقع لتحقيق منافع شخصية، وبالمحصلة أضحى المواطن يخشى الرادع العشائري أكثر من عقوبة القانون.

و لا يفوتنا أن نذكر إن الواقع السياسي يؤكد محاولة الكثير ممن ركب موجة الإسلام السياسي - منذ عام 2003- لتحقيق أهداف سياسية أو حزبية أو شخصية، في الوقت الذي كان من المفترض أن يتولى رجال الدين مهمة تقديم النصح والإرشاد للسياسيين وعدم الانخراط في العمل

20- يعود السبب سيطرة (داعش) على أراضي عراقية واسعة إلى سيطرة العناصر الفاسدة والمفسدة على المواقع القيادية والمفاصل الحيوية في المؤسسات الأمنية مقابل إبعاد أو تهميش العناصر القيادية الكفوءة، ويجري ذلك أحياناً بالتواطؤ مع بعض الزعماء السياسيين، هذا فضلاً عن أن الأموال الطائلة المخصصة لأغراض التدريب والتسليح والأجهزة والمعدات اللازمة لتطوير القدرات الأمنية عرضة للنهب من قبل هؤلاء وخير دليل على ذلك الشبكات التي طالت الكثير من صفقات التسليح، وكانت النتيجة شراء أجهزة ومعدات ذات كفاءة محدودة أو رديئة، وكل ذلك خلق حالة من الإحباط وعدم الثقة والعجز أمام التحديات لدى العناصر الأمنية وكذا المواطنين لذا حلت عملية انهيار مذهلة للقطاعات العسكرية وانسحابها أمام أعداد محدودة من الإرهابيين، ما يعني إن الكثير من القادة العسكريين وكذا المراتب لم تكن تتحلى بالروح الوطنية التي تؤهلها للثبات والدفاع عن الوطن ومقدراته.

السياسي، وهذا ما تصدت له المرجعية الدينية التي يقف على رأسها السيد (علي السيستاني) التي كانت بمثابة الموجه والمرشد للساسة وللمجتمع دون أن تترج نفسها في التفاصيل، لأنه كما قال الشيخ الدكتور المرجوم (أحمد الوائلي): (إن تدخل الدين في السياسة فسدت السياسة وخرب الدين)، وهذا تفسير جلي للواقع العراقي.

من خلال كل ما تقدم ذكره يمكن القول أن العراق ليس فقط مازال بعيداً عن بناء الدولة المدنية وذلك بفعل التحديات المتفاقمة والمتقدمة التي يواجهها في هذا المسار، بل إن استمرار التقاعس أمام وضع الحلول المناسبة والسريعة من قبل المعنيين لتلك التحديات سيؤدي إلى تفاقمها إلى الحد الذي يهدد مستقبل الدولة والمجتمع ككل.

مما سبق نستنتج، أن عملية بناء الدولة في العراق منذ عام 2003 وإلى الآن 2018 تواجه صعوبات وتحديات جمة، وفي مقدمة تلك الصعوبات والتحديات ما يأتي:-

1- أزمة الاستعصاء الديمقراطي والتداول السلمي للسلطات لعراق ما قبل 2003:

عانى العراق من حالة استعصاء الديمقراطية منذ تأسيس الدولة بإرادة بريطانية عام 1921، واستمرت تلك الحالة على مدى العقود المنصرمة الماضية، ومما عمق من تلك الحالة الحروب والأزمات المتوالية، الأمر الذي نتج عنه حالة استعصاء التداول السلمي للسلطة، حتى انتهى الأمر إلى ترسيخ سلطة نظام الحكم الديكتاتوري للمدة ((1979-2003))، وعليه فإن التحولات التي شهدتها العراق ما بعد 2003 عانت من آثار ثقافة العنف وقهر الآخر وقمعه وهدره وجودياً ومكانياً لما قبل 2003، وهذا مما ساهم في تجليات وتباين التناقض السياسي والمذهبي من جانب ومقدمات الانفجار الاجتماعي بأشكال ومستويات متعددة من جانب آخر، فالسلطة الحاكمة لما قبل 2003 كانت تعيد إنتاج ذاتها بالقوة والقمع وفق أشكال ومستويات متباينة مما ساهم في ترسيخ ثقافة ولغة العنف والتي هيمنت في ذات الإنسان ووعيه، وبات التخلص منها صعباً وقد شكلت بالوقت نفسه حواضن لجماعات متطرفة تفتقد للعقلانية السياسية وحاملة لأفكار مدمرة اجتماعياً وتفتقر المقومات في احتواء الآخر وهو مما ساهم في الوقت نفسه أزمة التعايش السلمي وإشكالية الآخر على الأبعاد السياسية والدينية والاجتماعية.

2- أزمة الحكم الرشيد لعراق ما بعد 2003:

أن حادثة التركيب و البنى الاقتصادية والاجتماعية وتقليدية الأنظمة والمؤسسات المتوقع منها أن تدير الدولة وتضطلع بوظائفها قد أفرز هذا التفاوت معضلة الحوكمة ليس فقط بمعنى غياب الحكم الرشيد بل أيضاً تراجع القدرة الأساسية للحكم على صناعة وتطبيق السياسة العامة وهو مما ولد أزمات رئيسة تمثلت بالآتي:-

- **أزمة العلاقة مع المجتمع**، أن الدولة تمثل مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي وهي هوية يعرف بها الإنسان نفسه وبالوقت ذاته هي مشروع سياسي موجه نحو الخارج يستطيع الفرد " المواطن " خلالها العيش في كنف مؤسسات تضمن سلامته وتضمن غده إلا أن وجود إرادات سياسية ترسم وتثقف وتعبئ الطوائف في مرحلة خوض الانتخابات وعلى المستويات الطائفية والقبلية والعرقية.... الخ والتي باتت مجال استثمار وحقل عمل مؤسسي يوظف عبرها الدين والمذهب والقومية والأثنية في نظام مصالح وشبكات ولاء ومنظومة زعامات تؤدي فيها المحسوبية والمنسوبية الدور الأساس في إعادة الولاء والانتماء إلى الطائفة والحزب بدلاً من الولاء الوطني، مما انعكس سلباً على مؤسسات الدولة، فعلى سبيل تم تسييس القضاء والتعليم والجهاز الأمني على نحو بات لا يفرق بين الدولة والكيان الشخصي، فغياب الوطنية والتذرع بالانتماءات الأولية والظاهرة في البرامج الوطنية لجميع الكيانات السياسية تشكل عائق كبير في بناء دولة تقوم على المؤسسات والمصالح الوطنية المشتركة.
- **أزمة العنف وتداعياته على الاستقرار الأمني والسياسي**، أن الاستقرار الأمني ينعكس على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والإشكالية الأمنية تشكل عائقاً كبيراً في وجه الحكومة العراقية خصوصاً إذا ما علمنا من وجود قوى سياسية مؤثرة هي نفسها تدير الملفات الأمنية بقصد الربح السياسي من غياب الأمن وإثارة العنف وهذا الأمر يحدث تكرر وفي أضخم حضور في العراق ألا وهو بغداد.
- **التدخل الخارجي**: أدى التدخل الخارجي في شؤون العراق إلى عملية تفويض المقومات الضامنة للنسيج الاجتماعي، كما أدى إلى القضاء على إمكانية توليد آليات مناسبة لمعالجة النزاعات الطائفية والعرقية والقومية الكامنة في المجتمع العراقي، وقد بات التدخل الخارجي والذي يعد المعضلة الكبرى في بناء الدولة والذي ساهم بالوقت نفسه من حالة عدم الاستقرار السياسي، بسبب استمرار حالة عدم الثقة بين السياسيين واثكاهم على القوى الخارجية للاستقواء بها على خصومها ومن أجل تحقيق المكاسب السياسية والمادية، مما جعل العراق ساحة خصبة سهلت إمكانية التدخل الخارجي على حساب أرض وشعب العراق.
- **أزمة الفساد الإداري والمالي وتداعياته على التنمية الاقتصادية**، تعد التنمية الاقتصادية المحرك الأول للتنمية الشاملة وأهم وسيلة لعلاج الفقر وبحسب بيانات البنك الدولي فإن زيادة قدرها 1% في متوسط دخل دولة ما ينتج عنها انخفاض قدره 2،4% في مستوى الفقر، ويرتبط الفقر كذلك بعلاقة طردية مع مستويات التفاوت في

الدخل لأنه كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة زاد نصيب الفرد. غير أن استنزاف وهدر الأموال العامة وفشل السياسات التنموية بفعل الفساد الإداري والمالي وتداعياته على مؤسسات الدولة التي أصابها الشلل والخلل الوظيفي ناهيك عن التهديدات الموجهة لمصادر الثروة الطبيعية "آبار النفط وأزمة المياه" كل هذه العوامل وما شابهها مثلت عقبات أمام بناء الدولة لعراق ما بعد 2003.

- **أزمة المحاصصة "الديمقراطية التوافقية"** يتفق العديد من الباحثين إن الديمقراطية التوافقية هي التي شقت الشعب العراقي عرقياً عرباً وأكراداً وشقته طائفياً سنة وشيعة وشقته مناطقياً شمال وجنوب وغربي، وشقته إسلام ومسيح وأيزيد وغيرها وشقته طبقياً أغنياء وفقراء وهذا ما أوصل بنا إلى القول إن ما يحدث في العراق من نظام سياسي هو ليس ديمقراطية توافقية بل هو ديمقراطية تنافرية، تباعدية، تقسيمية، وتمزقية لوحدة الصف والكلمة وتماسك كيان الدولة والأمة وبهذا فإن الديمقراطية أصبحت تساوي اليوم في المجتمع العراقي المعاصر فقدان الديمقراطية، لأنها كعملية حسابية أو معادلة رياضية فإن الناتج المحصل لها هو طائفية مقبلة "أي ناتج سلبي". فالديمقراطية التوافقية ببلورتها عراقياً شكلت مدخلاً ناجزاً للدخول في عالم الطائفية ونظامها العصبوي والمذهبي والقبلي والتي مثلت بالوقت ذاته معضلة لبناء الدولة، وعلى أثر ذلك شوهدت مضامين الديمقراطية التوافقية من عملية توازن سياسي واجتماعي إلى عملية محاصصة سياسية وتفكك وتنافر اجتماعي-اجتماعي وتهديد نسيج المجتمع العراقي.

التوصيات

تعد المؤسسات السياسية مرتكزاً أساسياً من مرتكزات عملية بناء الدولة، ذلك أنها تعطى طابعها الدائم وتمكينها من أداء مختلف وظائفها، ولا يمكن الحديث عن دولة مستقرة دون مؤسسات فاعلة ورشيحة تحظى بقدر معتبر من الشرعية، تمكنها من كسب دعم المواطنين وتأييدهم لسياساتها. وفي هذا الاتجاه وظفت هذه الدراسة الاقتراب المؤسسي والذي في جوهرها عملية بناء مؤسسات تعكس قيم الفاعلين وتصوراتهم، وهي بدورها كذلك تشكل مضامين السياسات وتترك تأثيراتها في مجمل العمليات، وعليه توصي الدراسة بتبني إستراتيجية متعددة الفواعل لدعم بناء الدولة وكالاتي:-

1- بناء الدولة من منظور المؤسسة الدستورية، أن عملية بناء الدولة وفق فاعل المؤسسة الدستورية تحتاج أولاً إلى بناء الدستور القائم على فلسفة وخصوصية

المجتمع العراقي وهذا بدوره سيفرض على الدولة إصلاحات سياسية وقانونية تمكن من تجسيد دولة الحق والقانون التي تبحث عن إطار متوازن للتوفيق بين ضرورات السلطة وضمانات الحقوق والحريات العامة وعدم تقييدها إلا بالقدر الكافي واللازم لتأمين مقتضيات الأمن والاستقرار بما يؤمن حسن ممارسة هذه الحقوق والحريات ويوفر المناخ اللازم لعملية التنمية الشاملة وفق مفهوم الحكم الرشيد، وهذا يتم وفق الشروط الآتية:-

- ضرورة مراعاة الخصوصية الحضارية والهوية الذاتية للدولة، خصوصاً إذا ما علمنا أن دستور العراق لعام 2005 مثل في أغلب فقراته استقطاعات دستورية متباينة ومن نظم سياسية مختلفة أدت إلى تهجينه من جانب وعدم تكيفه مع الخصوصية الثقافية لتركيبية المجتمع العراقي، وعليه فإن المنظور البيئي الحضاري يجمع في هذه المحاولة بين مراعاة خصوصية عملية بناء الدولة وأبعادها التاريخية والثقافية وبين التواصل والاستفادة من المداخل المعرفية "النظرية والمنهجية" التي سادت الأدبيات الغربية دون الوقوع في تحيزاتهما.
- العمل بمبدأ سيادة القانون، وهو يعني ببساطة تطبيق القانون على الجميع دون استثناء وبلغة أخرى حصر السلاح بيد الدولة وتجريم حمل السلاح الغير مرخص والدكة العشائرية.
- مراجعة وتصفية الهياكل القانونية والتشريعية المتراكمة عبر فترات ممتدة من الزمن فالمطلوب هو عدد أقل من القوانين وفاعلية أكبر في تطبيقها لكن بدون إهمال بعض القضايا الأساسية التي تعد من الوظائف الرئيسة للدولة كتوفير الأمن والاستقرار في إطار القوانين العادية أو القوانين الاستثنائية بشرط أن يحدد بشكل صارم نطاق تطبيقها.
- تطوير عملية صنع القوانين والتشريعات - السياسية التشريعية - وإعدادها كعملية فنية ومناقشتها وإقرارها كعملية قانونية سياسية، فتدني مستوى السياسة التشريعية يجعل القوانين مليئة بالثغرات التي تفتح أبواب التحايل عليها والعبث فيها.

2- التوازن في أداء أدوار الجهاز البيروقراطي، يشير ماكس فيبر بأن البيروقراطية هي ظاهرة اجتماعية صاحبت ظهور الدولة الحديثة التي مثلت الصورة الحقيقية لسيادة القانون، ولكن المعضلة الأساسية التي تعترض هذا الدور هي ظاهرة برقرطة الحياة

السياسية وهو ما يستدعي ضرورة توفير استراتيجيات لإعادة التوازن في أداء ادوار الجهاز البيروقراطي وعملية بناء مؤسسات الدولة وهذا يعني أن تنطلق عملية المؤسسة وفق خصائص التكيف والاستقلال الذاتي والترابط خصوصاً إذا ما علمنا بإمكانية الوظيفة البيروقراطية في اتخاذ القرارات باعتبارها أهم آلية من آليات النظام السياسي. فضلاً عن مساهمتها في اتخاذ القرارات المختلفة وصياغة السياسة العامة للدولة وتوجيه الوزراء باتخاذ قرار محدد كونها تحتكر المعلومات الدقيقة المرتبطة بمختلف الموضوعات.

3- ومن دعائم بناء الدولة تبني استراتيجيات الرفاه أو سياسة الخيار الاجتماعي، والذي يعني مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لضمان مستوى معيشي للمواطنين. وتشمل هذه السياسات والبرامج توفير الخدمات التالية، التعليم العام، الرعاية الصحية، فرص العمل، ضمان حد أدنى من الدخل في حالة البطالة، المسكن المناسب، وضمان الرعاية الكاملة.

4- الحد من الفساد وترسيخ ثقافة الإصلاح، أن السلوك الفاسد بطبيعته يمثل انتهاكا لدعائم ومقومات الأمن الوطني كما وتتقاطع الأسباب المؤدية لانتشار الفساد بتلك العوامل المؤدية لانهايار الأمن الوطني مثل غياب دور المؤسسات، وضعف القوانين وتجاوزها، والخلل في العلاقة بين السلطات الثلاث، وضعف المحاسبة والمسألة وغيرها من الأسباب والعوامل. كما أن هشاشة الأمن الوطني تؤدي إلى نتائج قريبة من تلك النتائج التي يؤدي إليها الفساد سواء على البعدين القيمي والمادي كانتشار الخوف وغياب المبادرة الشخصية والطوعية وانهايار القيم الاجتماعية وانتشار الغش والعنف والخوارق الأمنية ناهيك عن التهديدات والتحديات التي تواجه المنظومة الاقتصادية..... الخ، كل هذه العوامل المتداخلة من شأنها أن تخلق بيئة مثقلة بممارسة الفساد ومهددة لانهايار الأمن الوطني. وهو مما يتطلب توفير العامل السياسي في الإصلاح أي وجود سلطة سياسية قوية تؤمن بالإصلاح لأنه غالباً ما تصطدم مقترحات الإصلاح بقوى معادية من داخل الإدارة نفسها بحيث تفقد إمكانيتها التحقيق، وهذه القوى المعادية هي فئة التكنوقراطيين والبيروقراطيين والتي تسعى دوماً إلى إبقاء الوضع كما هو دون تغيير نفوذها " أما بالتجميد والركود " أو من خلال إعادة وتدوير

النخب السياسية والقيادات البيروقراطية والإدارية، ومن هنا فإن غياب هذا العنصر الهام يبقى كمشكلة مطروحة في أزمة بناء دولة العراق.

5- تمكين المواطن وتعزيز الهوية الوطنية العراقية لتحقيق الوحدة في النسيج الاجتماعي

يتطلب أولاً بناء الفرد الإنسان العراقي الذي يعتبر محور العملية البنائية للدولة وجعله مركز هندسة الحكم في الدولة، والتمكين الحقوقي للنوع، وخلق هياكل صنع قرار قادرة على الاستجابة العادلة للجنسين في مجالي السياسة والمجتمع، وهو ما يتطلب من تبني مفهوم جديد للحكم يرتكز في إدارته على بناء هياكل لتحقيق التغلغل في المجتمع ودعم ثقافة الولاء الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات. وهذا الدور لا يكون حكراً على مؤسسات الدولة الرسمية فحسب بل والشعبية منها أو غير الرسمية والمتمثلة بالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والاتصالات وهو ما يتطلب البحث عن القواسم المشتركة لثقافة وخصوصية شرائح المجتمع العراقي ونشر هذه الثقافة فكلما شعر أعضاء المجتمع بهذا المشترك الثقافي زاد توددهم وازدادت قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق المصلحة العامة، وهنا يستوجب إطلاق وتبني إستراتيجية ترسيخ ثقافة الوسطية وإصدار معجم لغوي ومن قبل الباحثين والإكاديمين " لمفردات ومصطلحات الاعتدال" في مختلف الاختصاصات الإنسانية والاجتماعية لدعم الخطب الدينية والمحاضرات التربوية والتعليمية والتحليلات السياسية والإعلامية لترسيخ ثقافة التسامح والتفاوض السياسي - السياسي والاجتماعي - الاجتماعي والسياسي - الاجتماعي للحد من إشكالية الآخر.

6- دعم الركائز الإستراتيجية للمنظومة العلمية، أي الحفاظ على استمرار وتنامي التفوق النوعي فامتلاك مفاتيح العلم والتقدم التكنولوجي في أي دولة هو المدخل لإنجاز المشروعات، فالمخترعين والأكاديميين هم بحق الذين أحسنوا للبشرية فكل إنجاز اجتماعي - إنساني - تكنولوجي في عصرنا هذا أو العصر القادم ينبغي توظيفه لبناء ودعم الدولة العراقية وكل اختراع ذي قيمة كان موجوداً الآن أو سيوجد في المستقبل ينبغي توظيفه لديمومة بقاء الدولة.

الخاتمة:

أن إستراتيجية احتواء أزمة بناء الدولة في العراق ما بعد 2003 ينبغي أن تستند على الاستحقاقات والفوائد التي تستهدف بناء الشرعية للدولة، وتمكين مؤسسات النظام السياسي لوظيفتي الانجاز والإصلاح، واحتواء أزمة عدم الاندماج، ودعم الهوية الوطنية. وتأسيساً على ذلك نلاحظ أن هناك أبعاد وغايات متعددة ينبغي أن تتميز بها عملية بناء الدولة في العراق ما بعد 2003 من منظور مقارن القصد منه تحديد المتغيرات التفسيرية للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فعلى الصعيد السياسي، فلا بد من تأمين ولاء المواطنين واحتواء نزاعات الهويات العرقية والمذهبية والقومية من خلال تنظيم التسوية الطبقية والقضاء على المنافسة الأثنية للانتماءات الفرعية وتقليل تواتر الإضرابات وتقويض الفصائل التقليدية لدى المواطنين وخصوصاً العشائرية والقبلية والقومية التي باتت المههد الأكبر لسيادة وشرعية الدولة والخضوع للدستور.

أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فيتطلب حماية أعلى ضد مخاطر الفقر واحتواء اللامساواة فضلاً عن أمكانية الدولة بالحيولة دون تحويل الأزمات الاقتصادية إلى أزمات سياسية وإبعاد الميول الشاذة المساهمة في خلق أنواع جديدة من العوق الاجتماعي والمتمثلة بسياسات الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي الناتجة من عوامل البطالة وعبء الكلفة وغياب حوافز توفير ودعم اليد العاملة والتحديث التكنولوجي وهو مما أدى إلى عدم فاعلية أو عدم كفاءة السياسة الاجتماعية العامة وإعاقة القدرة على التكيف في الاقتصاد وتنامي هجرة الشباب والكفاءات إلى اقتصاد الظل.

ومن خلال دراستنا لواقع العراق ما بعد 2003 فإن الإشكالية الحقيقية في هذا الوقت بالتحديد لا تتحمل التأجيل ولا المناورة في حلها، وهي تتطلب وقفة جديدة من جميع القوى السياسية لتطهير الذات من أجل وضع حد لهذه الإشكالية التي تهدد مستقبل الدولة العراقية برمتها، وهي وقفة لتصحيح مسار الدولة بما يؤهلها للارتقاء إلى مستوى طموح المواطن العراقي.

Abstract

The strategy for containing the state–building crisis in post–2003 Iraq must be based on the entitlements and benefits that aim to build legitimacy for the state, empower the institutions of the political system to perform their roles of achievement and reform, contain the crisis of non–integration, and support national identity. Based on this, we note that there are multiple dimensions and goals that should characterize the state–building process in post–2003 Iraq from a comparative perspective, intended to identify the explanatory variables of the political, economic, and social dimensions.

On the political level, it is necessary to secure the loyalty of citizens and contain conflicts of ethnic, sectarian, and national identities by organizing class settlement, eliminating selfish competition among sub–affiliations, reducing the frequency of strikes, and undermining traditional factions among citizens, particularly tribal, tribal, and nationalist factions, which have become the greatest threat to the sovereignty and legitimacy of the state and its adherence to the constitution. On the economic and social front, this requires greater protection against the risks of poverty and the containment of inequality. It also requires the state's ability to prevent economic crises from transforming into political crises and to mitigate deviant tendencies that contribute to the creation of new forms of social disability. These include policies of exclusion and social exclusion resulting from unemployment, the burden of costs, and the lack of incentives for providing and supporting labor and technological modernization. These policies have led to the ineffectiveness or inefficiency of general social policy, hindering the economy's adaptability, and increasing the migration of youth and skilled workers to the shadow economy. Through our study of the post–2003 reality in Iraq, we find that the real problem at this particular time cannot be postponed or resolved

through maneuvering. It requires a renewed stance by all political forces to purify themselves and put an end to this problem, which threatens the future of the Iraqi state as a whole. This stance also requires a stance to correct the state's course, enabling it to rise to the level of the aspirations of the Iraqi citizen.

المصادر

- 1- أبو زيد، احمد سليمان، علم الاجتماع السياسي : الأسس والقضايا من منظور نقدي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 110.
- 2- احمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، الطبعة الأولى، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 45.
- 3- بحر العلوم، حسن السيد عز الدين، جدلية الثيوقراطية والديمقراطية : مقارنة في ضوء الحكم على ضوء الفكر الأمامي، دار الرافدين، لندن، 2006، ص 339.
- 4- برتراند باداي، التنمية السياسية، ترجمة محمد نوري المهدي، الطبعة الأولى، دار تالة للطباعة والنشر، 2001، ص 85.
- 5- برتراند باداي، مصدر سبق ذكره، ص 88.
- 6- بو عرفة، عبد القادر، مقدمات في السياسة المدنية، الطبعة الأولى، رياض العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، (بلا تاريخ)، ص 63.
- 7- حسين، بتول، مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد (43)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص 151.
- 8- روبيرت ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1984، ص 85.
- 9- سورة آل عمران، الآية (140).
- 10- سورة الحشر، الآية (7).
- 11- سورة الكهف، الآية (79).
- 12- سورة النحل، (34).
- 13- صموئيل هنتغتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساق، بيروت، 1968، ص 194 .
- 14- القرطبي، أبو عبد الله محمد، الجامع لأحكام القرآن، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1384 هجري - 1964م، ص 7911.

- 15- القصبى، عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي : التنمية السياسية وبناء الأمة، الطبعة الثانية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2006، ص 333.
- 16- المغيربي، محمد زاهي بشير، قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قاربيونس، بنغازي، (بلا تاريخ)، 1998، ص294.
- 17- المغيربي، محمد زاهي بشير، مصدر سبق ذكره، ص 98.
- 18- النجار، شيرزاد أحمد، أزمة بناء الدولة في العراق... إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، العدد(452)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2016، ص(15).